الفصل الثالث

العلاقات الدلالية بين المتضايفين

أصل العلاقة الدلالية بين المتضايفين:

يذكر د. غاليم أن العلاقة بين المتضايفين تقوم على معنى الملكية، يقول: سنفترض أن معنى الملكية يشكل المعنى النمطي النموذجي للجر في الإضافة[1]، وهو ما قال به القدماء من تقدير اللام أو من أو في، فنقول: دراجة زيد أي دراجة لزيد فهي ملك لزيد، ولكن الأمر أكبر من ذلك حيث العلاقة بين المتضايفين تدخل فيها عناصر إبداعية تجعل الباب متسعاً لاستيعاب كل جديد في اللغة، ويصبح باب الإضافة من أكبر أبواب اللغة الإبداعية، وهو أيضاً باب زيادة الثروة اللغوية (بالتوسيع الدلالي) لسد ثغرات اللغة.

لقد حظّر عبد السلام العساوي من مغبة السير وراء هذا التفسير للعلاقة بين المتضايفين على أساس علاقة الملكية قائلاً: الإضافة من المعاني النحوية الممثلة لقدرة البنية على استيعاب العلاقة، والتفريق بين الدراسة الدلالية الخالصة والدراسة الإعرابية الخالصة؛ على أننا نشير إلى أنّ الاعتماد على العلاقة لفهم البنية سبيل محفوف بكثير من المخاطر؛ لأن العلاقة أوسع من أن نحصرها في بعض الأبنية، من ذلك ما يثار عن دلالة (المُلْك) في الإضافة المعنوية التي ترد على معنى اللام، إذ اعتبر بعض النحاة أمثال سيبويه والمبرد أن المضاف إليه يملك المضاف، نحو قولهم في (غلام زيد) يملك زيد الغلام، لكن منهم من قال مثل ابن السراج: إن علاقة الملك غير مطردة مع جميع الأمثلة، ففي مثال (سيد العبد) لا يملك العبد السيد ؟ مثلما يوهمنا به إنجاز هذه البنية، معنى ذلك أن هؤلاء النحاة تفطنوا إلى أن دلالة الملك بما هي علاقة بين عنصري بنية المركب الإضافي أوسع من إمكانات البنية.

فهل أن البنية شكل مجرد مسيّر بقواعد ؟

الثابت أن احتمالاتها الدلالية لا يمكن حصرها في ما هو منجز منها؛ بل إن تجردها يضعف في أغلب الأحيان دلالتها الحاصلة، والنحويّ لا يهتم بصورة عامة بالإيجاز[2].

وقوله: أن احتمالاتها الدلالية لا يمكن حصرها يوضح اتساع الاحتمالات الدلالية للمركب الإضافي فهي أكبر من أن نحصرها، بما يعني أنه توجد احتمالات دلالية أخرى غير علاقة المِلْك بين المتضايفين يجب أن نضعها في الاعتبار.

ويتهم د. غاليم الفكر التقليدي بالتقصير في إدراك هذه العلاقة قائلاً: مثلما لم تهتم الأنحاء التقليدية بالبنيات الدلالية للأسماء المتضايفة، لم تهتم بالعلاقات التصورية أو (المعرفية) الممكن قيامها بين مختلف معاني الإضافة، فأوردت هذه المعاني في صورة ناقصة (تجمل أحياناً في معاني اللام ومن وفي)، أي أن بنية الإضافة عوملت باعتبارها نوعاً من المشترك اللفظي، وليس باعتبارها مجموعة من المعاني المبنية أو المتعالقة على أساس معين ... إننا نحتاج إلى افتراض أقوى يذهب إلى وجود علاقة ما بين معاني البنيات الإضافية تقوم على نوع من التعدد الدلالي أو التماثلات التصورية (الجزئية)، وإلى أن هذا التعدد ليس اعتباطيا... كما أن هذا الافتراض يمكن من عدم تنزيل مختلف معاني الإضافة منزلة واحدة، ... ويسمح بتبيين إمكان وجود درجات من التعالقات النمطية النموذجية (degrees of prototypicality) بين مختلف المعاني، وتميز بعض المعاني المركزية من أخرى مشتقة أو غير مركزية، ويمكن مثل هذا الافتراض أيضاً من تفسير كون هذه المجموعة من المعاني المخصوصة، دون غيرها يعبر عنها بنفس البنية الصورية، وذلك بتبيان الرابط (الاستعاري أو التصوري الجزئي) الذي

(١) النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ١٠١.

(٢) التأريخ النصيّ للنحو العربي من خلال مفهوم الإضافة، د. عبد السلام العساوي، دار سحر للنشر، تونس، ٢٠٠٤، ص٨.

يربط هذه المعاني ببعضها ، ويربطها بنمط نموذجي[1]، ورداً على قول د. غاليم نذكر أن الأصل في العلاقة بين المتضايفين (كما يرى هو وكذلك القدماء) هو علاقة ملكية ، ومنها ينطلق النمط النموذجي نحو: دراجة زيد ، أي الدراجة التي يمتلكها زيد فهي ملك لزيد .تم التوسع في هذا الباب بعدة صور أفقية وعمودية عن طريق روابط استعارية فقد ميز نيكيفوريدو (١٩٨٩)[2] بين روابط استعارية تعمل في اتجاه عمودي، فتربط أمثلة ملموسة بأمثلة مجردة للمعنى نفسه وروابط استعارية في اتجاه أفقي، فتربط معنى معيناً بالنمط النموذجي أو بمعنى آخر مربوط به .

أولاً: الاتجاه العمودي:

يمكن أن نلاحظ الوجه الاستعاري بين كلمة نفس التي تعني ذات الشيء المحسوسة والمجردة؛ فنعني بها ذات الشيء الملموسة من إنسان أو حيوان أو جماد ، ونعني بها ذات الشيء المجردة من ضميره وقلبه، أو نعنيهما معاً (ذات الشيء الملموسة والمجردة) مما أنتج لنا عدداً لا نهائياً من الدلالات، عن طريق التوسع في هذا الباب باستخدام الروابط الاستعارية العمودية[3].

وهناك أمثلة على ذلك في باب الإضافة في نحو: أم قشعم للحرب، حيث أشرنا بعلاقة القرابة الملموسة (أم) لشيء مجرد لا يلد ، وهو الحرب باستخدام تركيب إضافي: أم + قشعم.

ثانياً: الاتجاه الأفقي :

يذكر دغاليم مجموعة من صور الاستعارة أو التمثيلات التصورية الجزئية التي تربط أفقياً بين بعض معاني الإضافة (مما سنناقشه بعد قليل) نحو: من المملوك إلى الجزء في (يد زيد ـ رجل الطاولة) على اعتبار أننا نتصور الأجزاء باعتبارها ملكيات؛ فيكون معنى التبعيض في يد زيد توسعاً استعارياً لمعنى الملكية في نحو: دراجة عمرو ، بناء على رابط استعاري هو: الأجزاء ملكيات .

إن تصور نيكيفوريدو للروابط الاستعارية بنوعيها يعطي توسعاً دلالياً لمعنى المركب الإضافي، وهذا ليس جديداً بدليل أن الناس يستخدمونه بكثرة حتى أصبح من الاستعارات الميتة في نحو: رِجْل الطاولة، ولكن الجديد في ذلك هو ذلك التقسيم الذي يعطي فرصة لتحليل أدق للصورة الاستعارية ، إلى جانب هذا يظل معني الملكية مسيطراً على العلاقة بينهما في كل الصور السابقة ، وهو ينطلق من باب الإضافة المحضة أي الإضافة المعنوية لا اللفظية حيث الإضافة هنا حقيقية ، وليست إضافة عامل إلى معموله ، وهنا تظهر قدرة المتكلم على إيجاد روابط استعارية أو تصورية بين كلمتي الإضافة؛ ينشأ عنها هذا المنتج الجديد (المتضايفان) بدلالته الجديدة التي تشير إلى قدرة المتكلم الإبداعية على خلق دلالة جديدة من مركبات إضافية معروفة سلفاً ، يسد بها حاجاته اللغوية المتزايدة كل يوم .

إن ما ذكره القدماء من تقسيم لمعاني الإضافة (أي تفسير العلاقة بين المتضايفين مجملة في معاني اللام ومن وفي أحياناً ، واعتبارها نوعاً من المشترك اللفظي في أحيان أخرى) هو أصل القضية ، وما ذكره المحدثون هو تحليل أكبر للقضية وتوسيع لفهم جوانبها وأعمق لمفاهيم موجودة ضمناً ، تم التركيز عليها وفصلها عن بعضها من قِبل المحدثين؛ لتتضح القضية بعد ذلك بالدراسة والتحليل.

إني من خلال الدراسة والتحليل الذي قدمه د. غاليم حول مفهوم العلاقة الدلالية في باب الإضافة أتفق مع هذه النظرة الجديدة لتلك العلاقة وذلك لتحديد الآتي:

---

(١) النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ١٠١.

(2) The Meaning of the Genitive, A Case Study in Semantic Structure and Semantic Change, Unpublished manuscript, University of California, Berkeley.

(٣) انظر: لفظة نفس في القرآن الكريم دراسة دلالية معجمية، د.عطية سليمان، مجلة كلية آداب المنوفية، فبراير ٢٠٠٨.

١ـ الجانب الإبداعي في الربط بين المتضايفين.

٢ـ بيان تنوع العلاقة الدلالية واعتبارها أنواعاً متعددة متجددة لا تنتهي، مما أعطى الجانب الإبداعيّ صفة الاستمرار والتجدد والتطور الذي يقوم على الحاجات المتجددة والمبتكرة للمتكلمين المبدعين والمستمرة بصورة عفوية؛ فتصدر كلماتهم إرادية ولا إرادية يومياً.

٣ـ التوليد الدلالي في المتضايفين بإيجاد دلالات جديدة من ألفاظ قديمة معروفة سلفاً في شكل مضاف ومضاف إليه.

٤ـ التنوع الدلالي في استخدام المتضايفين يشمل كل مناحي الحياة يبدو ذلك من خلال تطبيق نظرية الحقول الدلالية على المركبات الإضافية الواردة في أحد كتب الإضافة مثل: ثمار القلوب للثعالبي، فقد قسمه صاحبه لأبواب تشبه الحقول الدلالية، وتشمل كل مناحي الحياة في عصره بل من الممكن رؤية الصورة الاجتماعية الخاصة بهذا العصر وتلك البيئة من خلال دراسة عبارات الثعالبي في كتابه ثمار القلوب.

٥ـ أن مكونات بنية الأسماء (الوحدات المعجمية عموماً) التي قسمها بوستيوفسكي: ١٩٩٥ إلى خاصية صورية وخاصية تكوينية وخاصية غائية وخاصية منفذية؛ ما هي إلا عملية إفراغ للمحتوى الدلالي لبنية الوحدة المعجمية، تمكن المتكلم المبدع من أن يوظفها لابتكار مركبات إضافية جديدة، أو استخدام مركبات إضافية موجودة سلفاً في توليد دلالات جديدة لهذه المركبات الإضافية لم تكن معروفة من قبل بالربط بين تلك الخاصيات المختلفة.

نماذج للعلاقة الدلالية بين المتضايفين:

مفهوم الملكية :

إن مفهوم الملكية مفهوم مشتق وليس أولياً، فهو مشتق من الخاصية الغائية إذ لا نملك إلا الأشياء التي لها قيمة معينة؛ لأننا نستعملها لغاية مخصوصة، فمفهوم الملكية مفهوم مركب لا يقوم بدون عناصر تكونه منها خاصة مفهوم مراقبة الشيء، والحق في استعماله فمن البنيات التي لا يظهر فيها من هذه العناصر سوى الحق في الاستعمال :

أ ـ مكتب الرئيس . ب ـ سيارة الرئيس .

أي المكتب أو السيارة الموضوعان رهن إشارة الرئيس أو استعماله ما دام رئيساً، فيدل الاسم الرأس على شيء يستعمله المضاف إليه عوض أن يكون في ملكه، فلو افترضنا أن معنى الملكية يشكل المعنى النمطي النموذجي للجر في الإضافة، فيصبح معنى الملكية الأساس للعلاقة التي تربط بين المتضايفين، وهذه العلاقة تفسر سبب اقتران هاتين الكلمتين ببعضهما، وعلى ذلك يمكن ملاحظة ما يتفرع عن تلك العلاقة (الملكية) من العلاقات الاستعارية أو التماثلات التصورية الجزئية التي تربط أفقياً (أي تربط معنى معيناً بالنمط النموذجي أو بمعنى آخر مربوط به) بين بعض معاني الإضافة، وعلى هذا يصبح الباب مفتوحاً لإدخال كثير من معاني الإضافة التي تربط بين المتضايفين من خلال علاقة الملكية، وفي إطار علاقات استعارية، أو تماثلات تصورية جزئية.

يذكر دغاليم بعض هذه الاستعارات وهي لا تعني كل ما يمكن أن يدخل في هذا الباب من استعارات؛ بل يمكن أن يضيف البحث التطبيقي صوراً لاستعارات أخرى سوف تظهر بعد ذلك، هذه الاستعارات أو قل الروابط الاستعارية تربط أفقياً بين معنى معين بالنمط النموذجي أو بمعنى آخر مربوط به، ولذا يمكن تصور نمو العلاقة بين المتضايفين نحو:

أولاً: العلاقة مع النمط النموذجي (تقوم أساساً على علاقة الملكية).

ثانياً: علاقة تقوم على الروابط الاستعارية بنوعيها (عمودية ـ أفقية).

فمن العلاقات التي تقوم على روابط استعارية أفقية:

١ ـ من المملوك إلى الجزء [المعاني المادية]: إننا نعتبر أجزاء الشيء ملكيات له وهي في الواقع بعض منه، وقياساً على ذلك نرى في (يد زيد) توسعاً استعارياً لمعنى الملكية الموجود في عبارة (دراجة عمرو)، أي الذي سوغ لنا هذا التركيب (يد زيد) استعارة ذلك من تركيب (دراجة عمرو) والقياس عليه فهو النمط النموذجي، فيصبح التركيب (يد زيد) متطوراً عن التركيب السابق بناء على وجود رابط استعاري أفقي بينها، يقوم على علاقة الملكية ويكون توسيعاً للعلاقة بالرابط الاستعاري، ويكون فيه معنى (من) هو التبعيض؛ فيد زيد بعض منه.

وبعد ذلك تشيع هذه الاستعارة وتنتشر حتى يختفي الجانب الاستعاري منها وتصبح استعارة ميتة، وفي هذه الحالة يقوم المتكلم بإبداع استعارات جديدة قياساً على ذلك .

٢ ـ من الكل إلى الأصل (أو المصدر) [المعاني المادية]: من معاني التبعيض هذه العبارة (غصن الشجرة) أي غصن من الشجرة هو تطور للنمط النموذجي (دراجة عمرو) فهي ملك لعمرو، هذا الغصن ملك لتلك الشجرة، فهنا تقوم علاقة بين الكل (الغصن) وأصله (الشجرة) وهي علاقة استعارية تربط بين الغصن والشجر، كما ربطنا بين الماء وعينه في عبارة (ماء العين)، وهنا أيضاً ربط باستخدام علاقة الملكية فيصبح الغصن ملكاً للشجرة، والماء ملكاً للعين .

٣ـ من أصل الحدث (أو مصدره) إلى سببه [المعاني المجردة]: ينظر إلى أسباب الأحداث على أنها أصول أو مصادر مجردة كما في (هو يعاني من الوحدة) فيكون معنى السبب في ألم الوحدة توسعاً دلالياً في معنى الملكية، حيث الوحدة تملك أشياء منها الألم فهي مصدر الألم ومالكته، فهذا بناء علي رابط استعاري مفاده أن الأسباب أصول أو مصادر.

هذه العلاقة بين (الألم) كأصل الحدث أو مصدره وبين (الوحدة) التي هي سببه وتقوم عليه تماثل النمط النموذجي وهو (دراجة عمرو)، حيث يحمل هذا التركيب الإضافي معنى الملكية، فهذا الألم ملك للوحدة وهو الرابط الاستعاري في هذا التركيب، وهو أيضاً يحمل معنى التبعيض، فالألم بعض من الوحدة، فيظل هذا النمط مرتبطاً بالنمط النموذجي الدال على معنى الملكية والتبعيض.

٤ـ من المالك إلى المُعاني [المعاني المجردة]: يعتبر المُعاني للشيء مالكاً لمعاناته نحو (لا يملك هذا الرجل شفقة ولا رحمة) فيبدو أن هناك علاقة تربط بين معنى المُعاناة في (حزن زيد) ومعني الملكية في عبارة (دراجة عمرو)؛ بناء على رابط استعاري مفاده أن المُعاني مالك لمعاناته، إن هذه الاستعارة جاءت مرتبطة بالنمط النموذجي الدال على الملكية في: دراجة عمرو؛ والملكية في: حزن زيد، فتكون العلاقة الاستعارية قائمة على استعارة صفة الملكية من النمط النموذجي إلى المُعاني أي زيد، ولا يصح هنا معنى (من) لعدم وجود معنى التبعيض، ولكن يصح اللام؛ فنقول (حزن لزيد) ولا نقول (حزن من زيد) كما يقول القدماء إذا لم يصح تقدير من في الإضافة، فيمكن أن نقدر اللام، وهي الأصل في التقدير عندهم، يقول ابن عقيل: (الإضافة تكون بمعني اللام عند جميع النحاة، وزعم بعضهم أنها تكون أيضاً بمعنى (من) أو (في) ... وضابط ذلك أنه إن لم يصلح إلا تقدير (من) أو (في) فالإضافة بمعنى ما تعين تقديره وإلا فالإضافة بمعنى اللام، فيتعين تقدير (من) إن كان المضاف إليه جنساً

للمضاف نحو (هذا ثوب خز، وخاتم حديد) والتقدير: هذا ثوب من خز وخاتم من حديد، ويتعين تقدير (في) إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف نحو (أعجبني ضرب اليوم زيداً) أي ضرب زيد اليوم[1]، وهذا يعني صحة تقدير اللام هنا، ولا يصح تقدير (من) لأن الحزن ليس من جنس زيد، كما في (ثوب خز) فالثوب من جنس الخز وهو مصنوع منه، وفي (خاتم من حديد) فالخاتم مصنوع من الحديد فهو من جنسه .

٥ـ من المالك إلى الضحية [المُعاني المجردة]: إن ما يقع لنا من أحداث هي ملك لنا كما في (حادثة زيد)، فالعلاقة هنا تقوم على رابط استعاري مأخوذ من النمط النموذجي (درجة عمرو) على معنى الملكية فالحادثة ملك زيد، فجاز لنا أن نستعير معنى الملكية كرابط استعاري كما في امتلاك عمرو للدراجة، تمتلك الضحية [زيد] الحادثة على أساس رابط استعاري مفاده أن ما يقع لنا ملك لنا وهنا نقدر اللام أي حادثة لزيد، ولا يصح حادثة من زيد، فلا يصح تقدير [من] فالحادثة ليست من جنس زيد وليست بعضاً منه.

٦ـ من الأصل (أو المصدر) إلى المكون المادي [المعاني المادية]: يقول د. غاليم: تبين الجمل التالية أن الحرف الدال على الأصل (أو المصدر) في نحو (هذا الخمر من العنب) يستعمل للإحالة على المكون المادي في نحو (الفولاذ مصنوع من الحديد) و (هذا الخاتم من ذهب صاف) فيبدو أن معنى المكون المادي في نحو (خاتم ذهب) توسع لمعنى الأصل أو المصدر في نحو: خمر العنب، بناء على الرابط الاستعاري: المكونات المادية أصول أو مصادر[2]، هذا القول يدل على ارتباط المكون المادي بأصله فهو أصل له وملك له، وهنا يمكن أن نقدر (من) لأن الخاتم من جنس الذهب وبعض منه بما يمكن أن نسميه: (الملكية والتبعيض).

٧ـ من الجزء المكون إلى الخاصية المادية [المعاني المجردة]: الخصائص المميزة تعد أجزاء مكونة نحو: الصفات المكونة لشخصية زيد تعد أجزاءً مكونة له، لأن هناك علاقة بين معنى الجزء المكون في (حديد السيارة) ومعنى الخاصية المميزة في نحو (قوة الشخصية)، فكما نقول: إن من مكونات السيارة الحديد فمن مكونات الشخصية (القوة) كصفة لها لا يمكن عزلها عنها وهي ملك للشخصية، وهنا يأتي معنى الملكية ولا يأتي معنى التبعيض؛ فليست القوة بعضاً من الشخصية كما في خاتم من ذهب فالخاتم بعض من الذهب، ويمكن أن يُفصل عنه ويبقى كبعض منه أي من الذهب، ولكن لا يمكن فصل القوة في مكان منعزل عن الشخصية ونقول هذا جزء من الشخصية، فلا يوجد هنا معنى التبعيض بل الملكية فقط، فالقوة ملك للشخصية .

٨ـ من المملوك إلى القريب [المعاني المجردة]: قال غاليم: إن هناك رابطاً بين علاقة الملكية وعلاقة القرابة في نحو: ابن هند، أساسه استعارة تصويرية مفادها أن الأقارب ملكيات، وتدل عليها جمل نحو: وهب زيد ابنه لحرب التحرير، ولا يملك عمرو أخوالاً[3].

إن النمط النموذجي (دراجة عمرو) تقابله الاستعارة التصويرية (ابن هند) وهو يقاس عليه، بمعنى أن هند تملك ابناً، فالأقارب ملكيات وهي ليست بعض منه.

تربط مثل هذه الاستعارات مختلف معاني الجر في الإضافة ببعضها والنمط النموذجي، والنتيجة مقولة مُبَنْيَنَة من المعاني تقوم على نمط نموذجي يسمح بعدد من التوسعات الاستعارية، لكن هذه الاستعارات ليست كل ما في الأمر فلدى المتكلم قدرة غير محدودة على الخلق والإبداع، تمكنه من

---

(١) شرح ابن عقيل، ج/٣، ص٤٣.
(٢) النظرية اللسانية والدلالية العربية المقارنة، ١٠٣.
(٣) المرجع السابق، ١٠٤.

خلق وإبداع عدد من الاستعارات، وإقامة كثير من العلاقات بين كلمتي الإضافة، ويمكن متابعة كل جديد في تلك العلاقات والاستعارات من خلال تحليل عبارات ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي ويمكن أن نجمل العلاقة بين المتضايفين على أساس معنى الملكية، وما يحدث لها من توسعات استعارية أفقية. كما يتضح من الشكل الآتي:

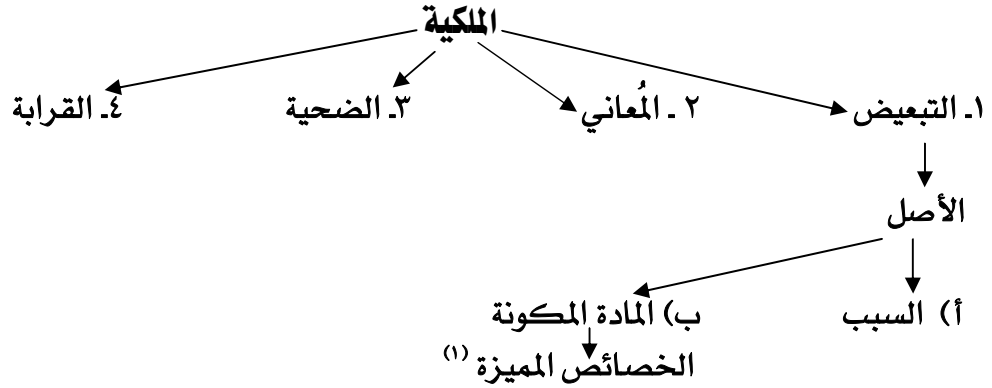

(١)

يذكر غاليم: إن هذا الشكل يظهر أن المعاني ليست كلها مربوطة مباشرة بالملكية، لكنها كلها مبررة على أساس معنى الملكية باعتبار أن الرابط الاستعاري يتم عبر أكثر من مرحلة واحدة(٢) المفهوم الذي ذكره د. غاليم وهو مرور هذا الرابط الاستعاري بعدة مراحل حتى يتحول من معنى إلى معنى آخر يمكن تأكيده من خلال الدراسة التطبيقية على عبارات إضافية مختلفة، فنرى التحول الدلالي للعبارة من مرحلة التكوين التي تبنى فيها الدلالة الأساسية للعبارة، وما تقوم عليه من علاقة تربط بين المتضايفين إلى مرحلة الإبداع، وفيها يتم توظيف هذه العبارة لتحمل دلالات جديدة، تسد بها ثغرات في اللغة كانت شاغرة بالأمس، وتلبي بها حاجة المجتمع المتزايدة كل يوم من خلال إطلاعها على كل جديد حضاري وفكري وعلمي مما يجعل المجتمع مواكباً للتطور الذي يحيط به من كل مكان. إذن، كيف تتم دراسة تلك الظاهرة ؟

نتيجة لأن دلالة البنية الإضافية تنتج عن تأليف مشترك بين كلمتي الإضافة فيجب أن:

١. ننظر في أهم مكونات بنية الأسماء (المضاف والمضاف إليه) كالخاصية الصورية والتكوينية والغائية .... بشكل أوسع وأدق مما يوجد في أغلب الأنحاء.

٢. ثم ننظر في العلاقة بين معاني الإضافة على افتراض وجود روابط استعارية تربط هذه المعاني ببعضها، وكذلك بنمط نموذجي أساسه علاقة الملكية من جهة ثانية .

٣. من خلال هذين العملين السابقين يمكن الوصول إلى الجانب الإبداعي في استعمال المتضايفين ذلك عندما نرى كيف يوظف المتكلم المثالي المتضايفين في الدلالة على معان جديدة مولدة ربما لم يُسبق بها من قبل .

يمكن في ضوء ما سبق تحليل العلاقة بين المضاف والمضاف إليه، واكتشاف كل علاقة جديدة يبدعها المتكلم كل يوم تُضاف إلى العلاقات التي أشار إليها د. غاليم، وسوف يثبت ذلك البحث الحالي مما يوضح ثراء اللغة وقدرتها على النمو واستيعاب كل جديد من المعاني والأفكار التي تظهر فيها، وتواكب التطور الاجتماعي والحضاري والعلمي والفكري من خلال وسائلها المختلفة، ومن بين هذه الوسائل (توليد دلالات جديدة بكلماتها) من خلال تكوين مركبات إضافية تجمع بين كلمتين فقط، ينتج عنهما عدد لا نهائي من الدلالات .

---

(١) النظرية اللسانية والدلالية العربية المقارنة، ١٠٤

(٢) المرجع السابق: ١٠٤